



الجلسة العامة ٥٨

الجمعة، ١٠ تشرين الثاني/نوفمبر ٢٠٠٠، الساعة ١٥/٠٠

نيويورك

الرئيس: السيد هولكيري (فنلندا)

الخدمات فقد تم تنظيم جهد تعاوني دولي فريد لكي توفر الدول الأعضاء في الأمم المتحدة مساعدة متبادلة فيما بينها. ونتيجة لذلك دخل العالم القرن الحادي والعشرين دون أن يواجه سوى مشاكل ثانوية ترتبت على مشكلة عام ٢٠٠٠. ويتجلى في مشروع القرار A/55/L.28 النجاح الذي جاء نتيجة مبادرة دولية فريدة.

وحيث أن الجوانب الأكثر حرجا لمشكلة عام ٢٠٠٠ قد عولجت بنجاح، فلن نعرف أبدا المدى الكامل للتهديد الذي مثلته للحياة اليومية. ومع ذلك، ففي آخر التسعينات حصل توافق عريض في الآراء مفاده أنه كان ممكنا أن تؤدي المشكلة إلى أربع مشاكل خطيرة على الأقل. أولا، كان من الممكن أن تؤدي إلى جوانب الخلل الناجمة عن هذه المشكلة إلى أضرار اجتماعية واقتصادية خطيرة. فبرامج الحاسوب وآلاته التي تدعم العمليات المالية وهي تتراوح بين التدفقات المالية العالمية والمرتببات والمستحقات الحكومية وعمليات الجرد للأعمال التجارية الصغيرة كانت بالغة التعرض للخطر بسبب استخدامها المستفيض للتواريخ الواردة في تلك النظم. وكان من الممكن أن تؤدي الأخطاء

افتتحت الجلسة الساعة ١٥/٠٠

البند ٤٤ من جدول الأعمال

الآثار العالمية المترتبة على مشكلة تحويل التواريخ في الحاسوب عام ٢٠٠٠

تقرير الأمين العام (A/55/387)

مشروع القرار (A/55/L.28)

الرئيس (تكلم بالانكليزية): أعطي الكلمة لممثل ليسوتو ليتولى عرض مشروع القرار A/55/L.28.

السيد مانغويلا (ليسوتو) (تكلم بالانكليزية): في نهاية القرن العشرين، هددت مشكلة عام ٢٠٠٠ الحواسيب والنظم الرقمية في جميع أرجاء العالم. ولو لم تعالج، لأدت مشكلة عام ٢٠٠٠ إلى الإخلال بالخدمات الحيوية المالية والتجارية والصحية والحكومية كما كان من المحتمل أن تؤدي إلى انقطاع التيار الكهربائي والاتصالات السلكية واللاسلكية. وفي حين أن المسؤولية الأولى لمعالجة هذه المشكلة كانت تقع على عاتق كل مؤسسة تقدم مثل هذه

يتضمن هذا المحضر نص الخطب الملقاة بالعربية والترجمة الشفوية للخطب الملقاة باللغات الأخرى. وينبغي ألا تقدم التصويبات إلا للنص باللغات الأصلية. وينبغي إدخالها على نسخة من المحضر وإرسالها بتوقيع أحد أعضاء الوفد المعني إلى: Chief of the Verbatim Reporting Service, Room C-178. وستصدر التصويبات بعد انتهاء الدورة في وثيقة تصويب واحدة.

المنظمات - المنظمة الدولية "الفعالية" الأولى - لمعالجة مشكلة عالمية. واعتبرت مشكلة عام ٢٠٠٠ خطرا مشتركا يهدد كل البلدان. ويعني التكافل الاقتصادي والأمني أن ما من بلد يشكل جزيرة. والطابع الواضح للمشكلة والحد الزمني الثابت أضفيا طابعا ملحا وواضحا على العمل. واكتسب تشاطر المعلومات عن النهج القابلة للتنفيذ لمواجهة المشكلة وعن التقدم المحرز على طريق الاستعداد أهمية قصوى. وتلك البيئة هيأت لإنشاء آلية مرنة ولكنها رسمية لإثبات وتقاسم المعلومات الرفيعة النوعية في جميع أرجاء العالم.

وإزاء هذه الخلفية، أوصى هذه الجمعية باعتماد مشروع القرار A/55/L.28 بتوافق الآراء.

السيد ستيوارت (استراليا) (تكلم بالانكليزية):

استراليا ترحب بتقرير الأمين العام الذي يقيّم نتائج الخطوات التي اتخذتها منظومة الأمم المتحدة والدول الأعضاء لحل مشاكل تحويل التواريخ في الحاسوب في عام ٢٠٠٠. ويود وفدي أيضا أن يعرب عن تقديره لممثل ليسوتو وأن يشيد بالجهود التي بذلها، وهو أحد القادة في هذا الميدان.

إن تقرير الأمين العام يتضمن أنباء سارة كثيرة، وكما الحال في أحيان كثيرة بالنسبة إلى قصص نجاح الأمم المتحدة، يبدو أن هذه الأخبار السارة لم تسترع الكثير من الاهتمام. واليوم يود وفدي أن يسلم الأضواء على بعض الفوائد الناجمة عن النهج المتضافر والمكثف الوطني والدولي الذي كان يهدف إلى احتواء ما يسمى بـ "علة الألفية". ونريد أيضا أن نستخلص بعض الدروس من تجربة مشكلة عام ٢٠٠٠. وسأركز أساسا على تجربة استراليا ولكنني إذ أفعل ذلك، أعرب عن تقديري لا للعديد من البلدان الأخرى التي لها قصص نجاح تسردها علينا فحسب، بل أيضا لجهود منظومة الأمم المتحدة ذاتها التي تستحق التقدير.

الناجمة عن مشكلة عام ٢٠٠٠ إلى توقف العديد من هذه الأنظمة بالكامل.

وثانيا، كان من الممكن أن تؤدي ردود الفعل المبالغ فيها للمخاوف من مشكلة عام ٢٠٠٠ إلى صعوبات خطيرة. فالمخاوف من اختلال سلسلة المؤن من الممكن أن تؤدي إلى تخزين السلع النادرة من قبيل المستحضرات الطبية. والخوف من أن يكون النظام المالي غير مستعد لمواجهة مشكلة عام ٢٠٠٠ كان محتملا أن يؤدي إلى تهافت على المصارف. والبلدان النامية واجهت على وجه الخصوص هذا الخطر من حيث البيع المحتمل في حالة هلع للاستثمارات التي تعتبر خطرة واختلال صناعاتها السياحية، ورغم حدوث بعض الاختلالات، لم ينتج عنها حالة من الهلع الحقيقي لأن الناس كانوا يعتقدون بحق أن العالم مستعد لمواجهة مشكلة عام ٢٠٠٠.

والخطر الثالث كان خطرا سياسيا. فكان من الممكن أن تؤدي الاختلالات أو حالات الهلع الناجمة عن مشكلة عام ٢٠٠٠، إذا ما استمرت أكثر من أيام قليلة، إلى عدم استقرار سياسي. وبالفعل، فقد أصبحت أهمية الاحتفاظ بثقة الجماهير بالاستعدادات لمشكلة عام ٢٠٠٠ الشاغل الأكبر للفريق العالمي لمشكلة عام ٢٠٠٠ في الشهور الأخيرة من عام ١٩٩٩.

ورابعا، فمن المرجح أن تؤدي مشاكل الحاسوب الخطيرة الواسعة الانتشار إلى الحد من ثقة الجماهير بتكنولوجيا المعلومات، مع ما يترتب على ذلك من تباطؤ في نمو تلك الصناعة واحتمال خروج النمو الاقتصادي القائم على التكنولوجيا عن مساره في جميع أرجاء العالم.

ومع ذلك، فإلى جانب تلك المخاطر، وفرت مشكلة عام ٢٠٠٠ مجموعة متنوعة من الفرص القيمة للعالم. ففيما بين الدول، وفرت فرصة لإيجاد واختبار شكل جديد من

استرالي. وتم في جميع أرجاء القطاع الخاص تنفيذ عملية مماثلة من الاختيارات واتخاذ التدابير العلاجية.

تولى الرئاسة نائب الرئيس السيد مونغرا (سورينام).

وأعلنت إدارات الحكومة الاتحادية الاسترالية عن وقوع ثلاثة حوادث بسيطة لا غير. وقيمت آثار هذه الأحداث بأنها كانت ضئيلة أو ضئيلة جدا حيث أمكن إصلاح المشكلات في غضون وقت قصير جدا. وأعلن القطاع الخاص عن وقوع عدد قليل من الحوادث. وكان نفس هذا النمط واضحا على الصعيد الدولي فلم يحدث تعطيل منتظم ولكن حدثت بعض التغييرات المفاجئة الملموسة. ويشير تقرير الأمين العام إلى أنه، في المقام الأول، بالنسبة لمنظومة الأمم المتحدة، فإن اتباع نهج متعمق متشابه للتأهب لعام ٢٠٠٠ أسفر عن نتائج مماثلة فلم تقع مشاكل جوهرية خطيرة. وفي المقام الثاني، فإن التقارير المرسله إلى الأمم المتحدة من وحدات العمل في سائر أنحاء العالم تبين عدم حدوث أي أعطال مهمة لها علاقة بمشكلة عام ٢٠٠٠.

وكانت مشكلة عام ٢٠٠٠ التحدي العالمي الأول الذي يعزى إلى تكنولوجيا المعلومات. وتطلب هذا التحدي بطبيعته عملا فعالا في مواجهة موعد زمني أحير غير قابل للتغيير، وما لم يعالج هذا التحدي فقد كان من الممكن أن يؤدي إلى أعطال خطيرة في الخدمات الأساسية في جميع أنحاء العالم. وحققت الشبكات الدولية للتعاون وتبادل المعلومات، والأفرقة العاملة نجاحا فريدا، وهناك أمثلة كثيرة على نشاط المعلومات والتعاون فيما بين الأمم وحتى مع الأمم الأقل تقدما من الناحية التكنولوجية.

وبالنسبة لاستراليا، فقد وفرنا المساعدة التقنية للدول المطللة على المحيط الهادئ عن طريق وكالة التنمية الدولية. وشارك مكتب المشروعات لمعالجة مشاكل عام ٢٠٠٠، في

ومشكلة عام ٢٠٠٠ نشأت لأن صانعي البرامج أدخلوا التواريخ في شفرة الحاسوب دون الإشارة إلى القرن. ومن الجائز أن الفكرة بدت فكرة جيدة في ذلك الوقت، ولكن ضرورة الحد من تكلفة تخزين البيانات في الحاسوب أدت إلى إقفال التكاليف الأطول أجلا لكفالة استمرار البرامج بعد ٣١ كانون الأول/ديسمبر ١٩٩٩. ومع اقتراب السنة المئوية، بدأ مستخدمو الحاسوب والعديد من الآخرين الذين يعتمدون على نظم الحاسوب، التركيز بحدة متزايدة على احتمال أن تتعرف نظم الحاسوب على عام ٢٠٠٠ - الممثل في شفرة الحاسوب برقمي "٠٠" - باعتباره عام ١٩٠٠.

وفي وقت يرجع إلى عام ١٩٩٧، كانت الحكومة الاسترالية مقتنعة بأن مشكلة عام ٢٠٠٠ تمثل تهديدا حقيقيا والآثار الاقتصادية المحتملة والمخاطر الأمنية ونتائج عدم فعل شيء أمور دعت إلى الاضطلاع بدور نشط لمواجهة هذا التهديد من خلال إجراء اختبارات دقيقة واتخاذ تدابير علاجية ووضع خطط للطوارئ.

ويتضمن النص الخطي لبياننا الذي تم تعميمه، ملخصا للأبعاد المؤسسية والسياسية والمالية لاستجابة الحكومة الاسترالية. وباختصار، فبحلول أيلول/سبتمبر ١٩٩٩، كان لدى الحكومة الاسترالية الثقة الكافية باعتماد نهج "العمل كالمعتاد" لمواجهة فترة تغيير التاريخ الحرجة. وقد تبين أن هذه الثقة لم تكن في غير محلها.

وبحلول منتصف كانون الأول/ديسمبر ١٩٩٩، أعلن أن كل وكالات الحكومة الاسترالية الاتحادية قد امتثلت لضروريات مواجهة مشكلة عام ٢٠٠٠. وشملت هذه المهمة اختبار قرابة ٣ ٥٠٠ نظام في مدة تزيد عن عامين ونصف عام وبتكلفة تزيد عن نصف بليون دولار

آليات الاستجابة في حالات الطوارئ. وكما كان الحال في بلدان أخرى، فإن التهديد المحتمل بالفشل جعل استراليا تدرك إدراكا كبيرا كيف يمكن لمجالات مختلفة في مجتمعنا أن تتصل وتعمل معا على نحو فعال.

وعلى الصعيد الدولي يمكننا أيضا أن نستخلص نتائج إيجابية. لقد كنا نرغب في أن نصبح جزءا في عملية أوسع، في شراكة عالمية من خلال مكتب المشروعات لمعالجة مشكلة عام ٢٠٠٠. وقد أكد هذا فوائد المشاركة في المعلومات والاستجابة المنسقة، والشفافية ونشر المعلومات على نطاق شامل.

ولئن كانت بعض الدول قد شرعت في وضع الاستعدادات للتخفيف إلى أقل قدر ممكن من احتمالات حدوث أعطال تتصل بالانتقال إلى عام ٢٠٠٠، فإن الدول التي تأخرت في ذلك استفادت من الخبرات التي اكتسبتها الدول التي استعدت مبكرا من خلال تشاطر المعلومات. وهذا التعاون وفر إطارا للمساعدة المتبادلة المتعددة الأطراف بطريقة برهنت على أن التعاملات والتفاعلات بين القطاعين العام والخاص، وعبء الحدود، يمكن أن تعمل على نحو إيجابي للصالح المشترك.

ويمكننا أن ننتهي على نحو له ما يبرره إلى أن الدول التي تشاطرت المعلومات وأصدرت تقارير عن المسائل المتصلة بعام ٢٠٠٠ في جو من الثقة والتعاون يمكنها أن تعمل معا في المستقبل لمواجهة تحديات مماثلة. ويمكن النظر إلى تجربة مشكلة عام ٢٠٠٠ باعتبارها دعوة إلى التيقظ. فقد نبهت الكثيرين منا إلى اعتمادنا على نظم الحاسوب ودفعت أيضا القطاع العام والقطاع الصناعي، والبلدان النامية والبلدان المتقدمة النمو، بمساعدة الأمم المتحدة، إلى العمل معا في ظل ضغط الحد الزمني الثابت الذي لا يتغير. كما أنها بينت إمكانية البحث عن طرق أكثر فعالية

نشر المعلومات بشأن استعدادات استراليا مع البلدان الأخرى. ورصدت وزارة الشؤون الخارجية والتجارة في بلدنا المسائل الدولية المتصلة بعام ٢٠٠٠ وقدمت من خلال مكاتبها عبر البحار ترتيبات لمشاطرة المعلومات مع الوكالات والمكاتب الإقليمية والعالمية. وكانت استراليا كذلك شريكا نشطا في الترتيبات التي وضعتها الأمم المتحدة ذاتها. بما في ذلك مركز التعاون الدولي لمعالجة مشكلة عام ٢٠٠٠، ومركز العمليات المشترك في الأمم المتحدة.

ويرى وفد بلادي أنه من الممكن أن نستخلص الكثير من الطريقة التي واجهنا بها تحدي مشكلة عام ٢٠٠٠. وبعض هذه الدروس المستفادة يتصل بتجربتنا الوطنية. فمن ناحية أدت المسائل المتصلة بمشكلة عام ٢٠٠٠ إلى حفز الاستراليين على مراجعة وتحسين فهمهم لاعتماد المجتمع على نظم الحاسوب، واحتمال تعرضه للخطر إزاء ذلك. ودفعت إلى الإدراك المتزايد بعدم جدوى النظم المستخدمة وعدم فاعليتها. وعملت المؤسسات على جرد أصولها التكنولوجية وتحديد النظم الخاصة بالمهمات الحيوية. ووضعت مؤسسات الأعمال والمؤسسات الحكومية - والهيئات التابعة للأمم المتحدة كما يرد في تقرير الأمين العام - خطط طارئة لمواجهة حالات الفشل في النظام. ومن خلال ممارسة الامتثال للقضايا المتصلة بحلول عام ٢٠٠٠ اغتنمت المؤسسات الفرصة لتطوير أنظمتها كطريقة فعالة من حيث التكلفة لإزالة القيود الكامنة في البيئة القائمة. والزخم الذي كسبته هياكلنا التكنولوجية عزز موقف استراليا في الاقتصاد الرقمي ووضع الاستراليين في موقف يستفيدون فيه إلى حد كبير من فرص التجارة الالكترونية والسوق الالكترونية في المستقبل.

وتعزز التعاون بين القطاعين العام والخاص في مواجهة خطر فريد مشترك غير قابل للتغيير. واستخدمت استراليا تجربة مشكلة عام ٢٠٠٠ لتحسين التنسيق لدى

الإثرائية، وذلك للنهوض بالمبادرات الوطنية والإقليمية، وعزز التعاون والعمل المتزايدين على الصعيد الاستراتيجي فيما بين الحكومات والشعوب والقطاع الخاص لتحديد وتصحيح الآثار الضارة المحتملة لمشكلة عام ٢٠٠٠ على المجتمع والاقتصاد. واتخذت المجموعة الإقليمية تدابير وقائية عديدة لتحقيق التناسق والاتصال فيما بين البلدان. وأقامت آلية لنشر المعلومات بشأن المشكلة كما أنشأت وصانت موقعا شاملا على الشبكة تلقى أكثر من ٩٠٠ ٨ اتصال. وكان من بين الأنشطة التنظيمية للمجموعة عقد ثلاثة مؤتمرات إقليمية وحلقة عمل للمنسقين الدوليين، استضافتها الحكومة البلغارية. وأسهمت البلدان بنشاط في تشاطر الخبرة والمعرفة والقدرات والحلول والمعلومات بشأن الأحداث الهامة والتدابير المضادة لمواجهة هذه الآفة.

ومرت استراتيجيتنا لمواجهة الأزمات عبر عملية متدرجة، تتضمن تحديد القطاعات الضعيفة وتقييم المخاطر ومعالجة النظم ذات الأهمية الحرجة والبرامج وتطوير خطط الطوارئ. ونفذت المجموعة خطة شاملة للتصدي لمشكلة عام ٢٠٠٠ بغية تسهيل عملية صنع القرار في حالة حدوث أزمة. وركزنا على مجالات الأولوية الآتية: الطاقة والاتصالات السلكية واللاسلكية، والطاقة النووية والمصارف، والتمويل، والنفط، والغاز، والشحن والموانئ والطيران. وبغية تناول هذه المسائل المعقدة ركزنا على توقع الأحداث والاستعداد ومنع حدوث زعر والاستجابة السريعة للمشاكل الطارئة. وأيدنا استخدام تقارير موحدة النموذج بشأن الموقف العام ونسقنا الجهود التحضيرية مع مركز التعاون الدولي المعني بمشكلة عام ٢٠٠٠.

ونتيجة للاستعداد المكثف على كل من الصعيدين الإقليمي والوطني، تمكنت المنطقة من تحقيق انتقال سلس إلى عام ٢٠٠٠، ولم تحدث أي مشاكل تذكر بالنسبة لمشكلة عام ٢٠٠٠.

للاتصالات سواء على الصعيد الداخلي أو الصعيد الدولي. وموضوع مشكلة عام ٢٠٠٠ ليس مجرد مسألة تتعلق بتكنولوجيا المعلومات ولكنه كان تحديا موجهها إلى أسلوب حياتنا اليومية في أجزاء العالم التي تعتمد على نظم الحاسوب، وكان تحديا شهد العالم وهو يتحد من أجل الخير المشترك. والواقع أن هذا كان بداية مشجعة للقرن الجديد.

السيد سوتيروف (بلغاريا) (تكلم بالانكليزية):

يسعدني بالنيابة عن وفد بلغاريا أن أؤكد من جديد تأييد وفد بلغاريا للأنشطة التي اتخذت داخل منظومة الأمم المتحدة، وبالاشتراك مع الدول الأعضاء لحل مشكلة عام ٢٠٠٠. ويود وفدي أيضا أن يعرب عن تقديره للأمين العام على تقريره عن تقييم نتائج الخطوات المتخذة لمعالجة ما يسمى "علة الألفية".

وأود أيضا أن أهنئ الفريق العامل المفتوح باب العضوية المخصص للمعلوماتية ورئيسه السفير بيرسي منغويلا على العمل الممتاز الذي قاما به. ونقدر جميع الجهود التي بذلتها المنظمة لإدارة مشكلة عام ٢٠٠٠. وتقدر حكومة بلادي تقديرا عاليا الدعم الذي قدم للبلدان التي تمر بمرحلة انتقالية، وذلك بنشر المعلومات ذات الصلة بشأن إمكانيات التمويل والمبادئ التوجيهية التي تلخص أفضل الممارسات لتقييم مشكلة عام ٢٠٠٠ ووضع خطط طارئة على المستويين الوطني والدولي.

وبلغاريا بصفتها منسقة إقليمية لبلدان أوروبا الوسطى والشرقية وبلدان آسيا الوسطى، تعلق أهمية كبيرة على تعزيز التعاون لضمان التصدي المناسب التوقيت والفعال للتحدي، والعمل معا مع جيرانها لمعالجة التهديدات التي يمكن أن تفرضها المشكلة.

ولقد تلقى مركز التعاون الإقليمي للتأهب لعام ٢٠٠٠ دعما ومساعدة كبيرين من برنامج الأمم المتحدة

الرئيس بالنيابة (تكلم بالانكليزية): استمعنا إلى آخر المتكلمين في مناقشتنا حول هذا البند. وسنشرع في النظر في مشروع القرار A/55/L.28.

تبت الجمعية الآن في مشروع القرار A/55/L.28. هل لي أن أعتبر أن الجمعية تقرر اعتماد مشروع القرار؟ اعتمد مشروع القرار A/55/L.28 (القرار ٢١/٥٥).

الرئيس بالنيابة (تكلم بالانكليزية): هل لي أن أعتبر أن الجمعية العامة ترغب في أن تحتتم نظرها في البند ٤٤ من جدول الأعمال؟ تقرر ذلك.

البند ١٨٠ من جدول الأعمال

التعاون بين الأمم المتحدة والجماعة الاقتصادية لدول وسط أفريقيا

مشروع القرار (A/55/L.6/Rev.1)

الرئيس بالنيابة (تكلم بالانكليزية): أعطي الكلمة للسيد سنتياغو نسويبا إيفومان، وزير الشؤون الخارجية في غينيا الاستوائية، ليعرض مشروع القرار.

السيد نسويبا إيفومان (غينيا الاستوائية) (تكلم بالاسبانية): يقدم مشروع القرار المعنون "التعاون بين الأمم المتحدة والجماعة الاقتصادية لدول وسط أفريقيا"، كل من البلدان التالية: إسبانيا، ألمانيا، أنتيغوا وبربودا، أنغولا، آيرلندا، إيطاليا، باكستان، البرتغال، بلجيكا، بروندي، تشاد، جمهورية أفريقيا الوسطى، جمهورية الكونغو الديمقراطية، الدانمرك، السويد، غابون، غينيا الاستوائية، فرنسا، فنلندا، الكاميرون، الكونغو، لكسمبرغ، المملكة المتحدة، النمسا، هولندا، اليونان.

وكان حل مشكلة عام ٢٠٠٠ بالنسبة للحكومة البلغارية يعني إنجاز أهداف عملية - حماية السلامة البدنية للمواطنين، وحماية العناصر الأساسية للبنية التحتية الاجتماعية والاقتصادية، والتخفيف من الخسائر المحتملة إلى أدنى حد ممكن.

وقد بدأنا العمل لمواجهة تحدي مشكلة عام ٢٠٠٠ في مستهل عام ١٩٩٨، كما بذلنا جهودا مكثفة من أجل بناء الثقة الحقيقية لدى المواطنين بالنسبة للتدابير المتخذة لحل هذه المشكلة. وكانت هناك عدة رسائل موجهة للمواطنين في إطار برنامج الإعلان العام. كما كان للشفافية، والمناقشات المفتوحة وحق المواطنين في الحصول على المعلومات، أهمية حاسمة، لأنها تزيد من مستوى الوعي وتحول دون انتشار المخاوف بين السكان. وكذلك، كان التنسيق مع القطاع الخاص من أهم التدابير التي اتخذتها حكومتي لضمان نجاح الانتقال إلى سنة ٢٠٠٠.

إن الإعداد لمشروع مواجهة مشكلة عام ٢٠٠٠، والتعاون والتضامن اللذين جاءا نتيجة الشواغل المشتركة بين البلدان النامية والبلدان المتقدمة النمو، ووكالات المنظومة، والمراكز الدولية والإقليمية لحل هذه المشكلة، والحكومات وقطاع الأعمال، والصناعة، أمور قد برهنت، كما قالت نائبة الأمين العام، لويز فريشيت، على أن الأمم المتحدة في حالة عمل.

وفي هذا الصدد، كان من أبرز النتائج ذلك الوعي العام الذي دب في كل منظومة الأمم المتحدة بأهمية ثورة الاتصالات وضرورة تسخير إمكاناتها حتى نواجه معا تحدياتها الجديدة.

واسمحوا لي أن أختتم كلامي بالإعراب عن أملني الصادق في أن نواصل أنشطتنا بنفس روح التفاهم والتعاون البناء.

وفي هذا السياق الجديد، إذ نعرب عن الامتنان لهذا الإسهام الإيجابي الذي قامت به اللجنة الاستشارية الدائمة المعنية بالمسائل الأمنية في أفريقيا الوسطى، لمساهمتها في استعادة الثقة بين الدول الأعضاء في الجماعة، فقد أوصى رؤساء الدول الأعضاء في مؤتمر القمة الاستثنائي الذي عقد بتاريخ ٢٣ حزيران/يونيه ٢٠٠٠ في ليرفيل، غابون، بوجود أقوى وأكثر استدامة للأمم المتحدة إلى جانب الجماعة الاقتصادية لدول وسط أفريقيا، وأن ينشأ في هذا الإطار تعاون مباشر متعدد القطاعات بين منظومة الأمم المتحدة والجماعة بغية تعزيز التنمية الاقتصادية والاندماج، فضلا عن توطيد السلام والاستقرار والديمقراطية واحترام حقوق الإنسان في المنطقة دون الإقليمية.

ولكنها أيضا دعوة إلى العمل لبناء عالم أكثر إنصافا على نحو متزايد، عالم فيه تضامن أكبر، وعالم تظهر فيه مبادئ الميثاق التي تلتزم بها شعوبنا ودولنا - مبادئ أعاد تأكيدها رؤساء دولنا وحكوماتنا في إعلان الألفية واعتمدها بالإجماع خلال مؤتمر قمة الألفية المنعقد في نيويورك في أيلول/سبتمبر.

إننا نعلم أن ذلك المخطط مرهق، ولكن عزيمتنا تتساوى مع حجم التحدي. ولقد وجدنا أنه لكي ننجح يتعين علينا تعزيز مؤسستنا دون الإقليمية. وكانت هذه روح الالتزام والقرارات التي اتخذها رؤساء دول وحكومات الجماعة الاقتصادية لدول وسط أفريقيا خلال مؤتمر قمة مالابو في حزيران/يونيه ١٩٩٩، والذي كان هدفه الرئيسي إعطاء الجماعة الاقتصادية لدول وسط أفريقيا السبل والوسائل الكاملة لأداء دورها في تنسيق وتحفيز التكامل الجاري الآن في منطقتنا دون الإقليمية.

أود أن أعرب عن عميق امتنان البلدان الأعضاء في الجماعة الاقتصادية لدول وسط أفريقيا، التي يتشرف بلدي، جمهورية غينيا الاستوائية، بتمثيلها في هذه الفرصة التاريخية، لإضفاء الطابع المؤسسي على التعاون بين الأمم المتحدة والجماعة الاقتصادية لدول وسط أفريقيا، في إطار متعدد القطاعات.

وبالنيابة عن بلدان هذه الجماعة وعن رؤساء دولها، وباسم الرئيس الحالي للجماعة، فخامة أويانغ نغوما مباسوغو، وبالأصالة عن نفسي، أود أن أعرب عن تقديرنا الصادق لإضافة هذا البند حول التعاون بين الأمم المتحدة والجماعة، إلى جدول الأعمال. ونتوجه بالشكر كذلك إلى كافة أعضاء هيئة المكتب على تأييدهم طلبنا.

وحتى يتسنى إضفاء ديناميكية بناءة على المناقشة، أود أن أبلغ الجمعية العامة بأننا عندما نتناول موضوع التعاون الرسمي بين الأمم المتحدة والجماعة الاقتصادية لدول وسط أفريقيا، فإننا لا نناقش موضوعا جديدا تماما، لأن الأمم المتحدة تبرم اتفاقات للتعاون مع الجماعات الاقتصادية الإقليمية الأفريقية بهدف بناء الأعمدة الخمسة في إطار إرساء الجماعة الاقتصادية الأفريقية، ومنظمة الوحدة الأفريقية، واللجنة الاقتصادية لأفريقيا. وهناك مؤسسات أخرى، دولية أو إقليمية أو دون إقليمية، تقيم مع الأمم المتحدة علاقات تعاون مثمر. وإن ما تغير جوهريا، بفضل وجود الأمم المتحدة، هو العودة عن ظاهرة العولمة التي تحدث تحولا في عالمنا. وذلك يؤدي، في المقام الأول، إلى تزايد التكافل والتعقد الذي يعد من السمات البارزة لتطور عالمنا.

والتعاون مع الأمم المتحدة، الذي تسعى إليه أفريقيا الوسطى حثيثا، يأتي في الوقت الذي يتم فيه إصلاح الأمم المتحدة حتى يتسنى لها التكيف مع المتطلبات الجديدة لعالمنا.

وإمكانية تهيئة مناخ السلام الذي يعزز سيادة القانون والقيم الديمقراطية. وأود أن أذكر هنا بأن هذا الدعم كان يتطلب إنشاء اللجنة الاستشارية الدائمة المعنية بالمسائل الأمنية في وسط أفريقيا وأنه ساعد على تخفيف وطأة غياب آلية لمنع وتسوية الصراعات.

وبإنشاء مجلس السلم والأمن في وسط أفريقيا، تم حل هذا القصور المؤسسي. ومع ذلك، لكي تقوم مؤسستنا الفتية بمهامها بشكل فعال، سوف تحتاج الدعم الثابت من الأمم المتحدة. وفي هذا المجال بالتحديد، نعمل على تبادلي كل أشكال التداخل. ومن أجل التنسيق والترشيد، سوف نحاول في المستقبل التعامل مع قضايا السلام والأمن، والتي يتم تقليديا التعامل معها ضمن إطار اللجنة الاستشارية، كجزء من التعاون الإجمالي بين الأمم المتحدة والجماعة الاقتصادية لدول وسط أفريقيا.

وتثبت الفقرة الرابعة هذه الفكرة وتذكر المجالات التي لا غنى فيها عن الدعم الثابت لضمان نجاح المبادرات التي تقوم بها بلدان وسط أفريقيا والرامية إلى تهيئة ظروف السلام والتنمية المستدامة في المنطقة دون الإقليمية.

والفقرة الخامسة تعيد التأكيد على هذا الطلب ذاته، فهي تشدد على الحاجة إلى العمل المنسق من منظومة الأمم المتحدة برمتها، بما فيها مؤسسات بریتون وودز، من أجل القضايا المتعلقة بالدين الذي يقوض جهود بلدان وسط أفريقيا.

والفقرة السادسة ترسخ هذه الفكرة، إذ تطالب المجتمع الدولي بتقديم تعاون أكبر دعما لعزم بلدان وسط أفريقيا على تهيئة مناخ السلم والأمن المؤاتي للاستثمار والتقدم الاقتصادي والاجتماعي، اللذين لا غنى عنهما لرفاهة شعوب المنطقة دون الإقليمية.

وضمن ذلك السياق العام أود الآن أن أعرض بإيجاز مشروع القرار المقدم إلى الجمعية للنظر فيه. وتوجز الديباجة الأفكار التالية.

أولا، الديباجة تتعلق بالنظام الأساسي للجماعة الاقتصادية لدول وسط أفريقيا والأهداف التي حددها أعضاؤها. ونجد أن الفقرة الرابعة من الديباجة تعبر عن الفكرة ذاتها، والتي تذكّر بأهمية الدورة العادية التاسعة للجماعة الاقتصادية لدول وسط أفريقيا، والتي قررت فيها دولنا استئناف أنشطة الجماعة الاقتصادية لدول وسط أفريقيا وإعطائها الأدوات اللازمة لتنفيذ ولايتها.

وثانيا، يرد في الديباجة ذكر إنشاء لجنة استشارية دائمة معنية بالمسائل الأمنية في وسط أفريقيا. ولقد كان إنشاء هذه اللجنة في حقيقة الأمر خطوة حاسمة في إرساء تعاون أوسع مع الأمم المتحدة. وبفضل دعم الجمعية العامة والأمين العام جعل برنامج العمل إقامة تعاون وتنسيق سياسي أفضل بين دولنا أمرا ممكنا.

وثالثا، التأكيد على أهمية إعلان الألفية.

ورابعا، نذكر بثقتنا بعمل الأمم المتحدة واقتناعنا بأن دعمها وخبرتها هما موردان لا غنى عنهما في تحقيق أهدافنا الخاصة بالسلام والأمن والتنمية.

علاوة على ذلك، فإن المقصود في المنطوق هو طلب الدعم من المنظمة العالمية، من خلال إقامة التعاون بين الأمم المتحدة والجماعة الاقتصادية لدول وسط أفريقيا، لمساعدة دولنا على التصدي للتحديات التي تشكلها العولمة وعدم الاستقرار بالنسبة لتنميتها. ونجد أن الفقرتين الأولى والثانية تعالجان هذا الشاغل على وجه التحديد.

وفي الفقرة الثالثة، تعيد الجمعية العامة التأكيد على الحكمة في الدعم الذي يسهم به الأمين العام لأعضاء الجماعة الاقتصادية لدول وسط أفريقيا بهدف تعزيز الثقة

الذي عقد في القاهرة بتاريخ ٤ نيسان/أبريل، فرصة لإعلان ذلك بوضوح تام. ويرى الاتحاد الأوروبي هذا كأحد مفاتيح التنمية والاستقرار في أفريقيا. وبالطبع تضطلع منظمة الوحدة الأفريقية بدور لا غنى عنه بالنسبة للقارة ككل، مثلما ظلت تفعل لعدة عقود من الزمن، ولكن يتعين أن نراعي الإسهام الإضافي الذي ستقدمه المنظمات دون الإقليمية بوصفها منار يمكن التعبير فيها عن التضامن الأفريقي. والمنظمات دون الإقليمية لديها بالطبع دور اقتصادي تقوم به، إلا أنها بدأت تدريجياً في توسيع اهتماماتها لتشمل قضايا تتعلق بالأمن وحفظ السلام. وفي كلا المجالين، التعاون مع الأمم المتحدة ضروري. ويرتكز هذا على أساس احترام أحكام الميثاق، ولا سيما صلاحية مجلس الأمن فيما يتعلق باستخدام القوة.

ومن هذا المنطلق، تطورت الجماعة الاقتصادية لدول وسط أفريقيا تطوراً حسناً جداً منذ إنشائها عام ١٩٨٣. وفي تاريخ مبكر من هذا العام وضعت لنفسها أهدافاً سياسية تتعلق بحفظ السلام وإقامة برلمان للجماعة ومركز إقليمي فرعي لحقوق الإنسان والديمقراطية. ويأمن مجلس السلام والأمن في وسط أفريقيا، أعطت الجماعة الاقتصادية لنفسها هيئة تسمح لها بتحقيق تطلعاتها المشروعة في مجال حفظ السلام.

ويود الاتحاد الأوروبي أن يسهم بأسلوب عملي في تدعيم الجماعة الاقتصادية وروابطها بالأمم المتحدة. وسبق لدول أوروبية عديدة أن شاركت في تعزيز قدرات حفظ السلام في هذه المنطقة دون الإقليمية. وفي شباط/فبراير ٢٠٠٠، جمعت معاً الممارسة المتعددة الجنسيات المدعوة غايون ٢٠٠٠، ١٠ بلدان من الجماعة الاقتصادية. وكان أحد الأهداف الرئيسية لها تعريف دول المنطقة دون الإقليمية بإجراءات عمليات الأمم المتحدة لحفظ السلام لكي تتمكن من المشاركة في عمليات حفظ السلام أو في القوات المتعددة الجنسيات التي يأذن بها مجلس الأمن. وهذا هو نوع التعاون

والمقصود من الفقرات السابعة والثامنة والتاسعة هو ضمان دوام هذا التعاون المتزايد، وإتاحة الوقت اللازم لكي ينضج ويفرز جميع النتائج التي نتمناها.

ومما يشجع أن بحث هذه النقطة كان جزءاً من جمعية الألفية التي أصدرت إعلاناً هاماً يوجه تطوير منظماتنا في القرن الحادي والعشرين.

وإننا نرحب بحقيقة أن رؤساء دول وحكومات الأمم المتحدة أكدوا بصفة خاصة على الحاجة الإلزامية إلى دعم الجهود التي تؤدي إلى تعزيز الديمقراطية والسلام والتنمية في أفريقيا.

وعندما نعلن اليوم بجدية للدول الأعضاء في الأمم المتحدة عزم وسط أفريقيا على القيام بدور أكبر في فعاليات العولمة، فنحن نعلم تماماً حقيقة أننا سنكون أفضل قدرة على تحقيق النجاح إذا استطعنا الاعتماد على تضامن ودعم منظومة الأمم المتحدة برمتها.

السيد دوتريو (فرنسا) (تكلم بالفرنسية): يشرفني أن أتكلم باسم الاتحاد الأوروبي وبلدان أوروبا الوسطى والشرقية المنتسبة إلى الاتحاد الأوروبي هي استونيا وبلغاريا وبولندا والجمهورية التشيكية ورومانيا وسلوفاكيا وسلوفينيا ولاتفيا وليتوانيا وهنغاريا. وتؤيد هذا البيان البلدان الأخرى المنتسبة وهي تركيا وقبرص ومالطة.

إن إدراج هذا البند الجديد في جدول الأعمال له ما يبرره بالكامل. فالتكامل دون الإقليمي جار الآن في أفريقيا ومن الواضح أن يصبح بشكل متزايد حقيقة ثابتة في تلك القارة. وهذا شيء يتعين على الأمم المتحدة أن تواصل دعمه، لأنه قد يقدم في نهاية المطاف إسهاماً مفيداً في تحقيق أهداف الميثاق.

ويشجع الاتحاد الأوروبي أيضاً تطوير التكامل في أفريقيا. لقد كان مؤتمر القمة بين الاتحاد الأوروبي وأفريقيا،

الاقتصادي لبلدان منطقتنا دون الإقليمية، وأفريقيا بوجه عام.

وإذ يبذل رؤساء دولنا وحكوماتنا جهودهم لتعزيز السلام في وسط أفريقيا، فإنهم أرادوا، بإنشاء مجلس السلام والأمن في وسط أفريقيا، أن يزودوا الجماعة الاقتصادية بالقدرة على العمل في مجالي منع الصراعات وإدارتها. ودفعهم نفس هذا القلق إلى إنشاء آلية الإنذار المبكر في وسط أفريقيا. وغابون، التي اختارتها الدول الأعضاء الأخرى لكي تستضيف مقر هذه الآلية لمنع الصراع المسلح في وسط أفريقيا، سبق أن اتخذت الخطوات اللازمة لكي توفر للجماعة الاقتصادية المبنى الذي ستشغله آلية الإنذار المبكر.

ومشروع القرار المعروض علينا اليوم يبين بوضوح عزم دولنا الصارم على إقامة مجتمع من الدول المسالمة والمزدهرة، يلهمها في ذلك المثل الأعلى المشترك، وهو العمل معا لرفاه شعوبها. ويتمشى هذا أيضا مع الرؤيا التي تستلهمها من نتائج مؤتمر قمة الألفية الذي عقد مؤخرا.

وفكرة إنشاء برلمان دون إقليمي ومركز لحقوق الإنسان والديمقراطية تلي شاعلا يشكل أولوية مستمرة لمنطقتنا دون الإقليمية. والواقع أن المشاورات الجارية بين دولنا منذ أواخر الثمانينات، بالمساعدة القيّمة من الأمم المتحدة، أدت في عام ١٩٩٢ إلى إنشاء لجنة الأمم المتحدة الاستشارية الدائمة المعنية بمسائل الأمن في وسط أفريقيا، بموجب قرار الجمعية العامة ٣٧/٤٦ بآء المؤرخ ٦ كانون الأول/ديسمبر ١٩٩١. واللجنة الاستشارية الدائمة أداة مفيدة جدا منذ ذلك الوقت، وتضطلع أمانتها بدور قيادي في اتخاذ تدابير بناء الثقة بين دول المنطقة دون الإقليمية.

فعلى سبيل المثال، شهدت في حزيران/يونيه ١٩٩٦ التوقيع على اتفاق عدم الاعتداء بين دول وسط أفريقيا، ونظمت اجتماعات هامة، مثل الاجتماع المعني بالأسلحة

الذي يجب تشجيعه في المستقبل، فضلا عن الشراكات الأخرى لتعزيز قدرات حفظ السلام والديمقراطية والإدارة العامة السديدة في المنطقة. وسيقدم الاتحاد الأوروبي دعمه لهذه الجهود.

السيد مونغارا - موسوتسي (غابون) (تكلم

بالفرنسية): أود في البداية أن أعرب عن تأييد وفد غابون الكامل للبيان الذي سبق أن أدلى به السيد سانتياغو نسويبا إيفومان، وزير الشؤون الخارجية والتعاون الدولي والفرانكوفونية في جمهورية غينيا الاستوائية، باسم الدول الأعضاء في الجماعة الاقتصادية لدول وسط أفريقيا.

ويسعدني بصفة خاصة أن يتزامن إدراج البند ١٨٠ من جدول الأعمال، "التعاون بين الأمم المتحدة والجماعة الاقتصادية لدول وسط أفريقيا"، مع عملية إعادة هيكلة الجماعة بمقتضى ما قرره الزعماء الأفارقة لمنطقتنا دون الإقليمية في مؤتمر قمة مالابو بتاريخ ٢٠ حزيران/يونيه ١٩٩٩.

وبوصفي ممثلا للبلد المضيف للجماعة الاقتصادية، أود أن أعتم هذه الفرصة لكي أؤكد التزام غابون بإنعاش هذه المؤسسة الهامة دون الإقليمية. وتزويد الجماعة الاقتصادية مرة أخرى بوسائل التشغيل عادة ما يعني إتاحة جميع الفرص لها لكي تكون المحرك الحقيقي للتكامل دون الإقليمي والأداة الأساسية لإرساء السلام وتوطيده في وسط أفريقيا. والزخم الجديد المقدم إلى الجماعة الاقتصادية يقصد منه أيضا إنهاء التناقض الموجود، وهو أن إحدى المناطق التي يمكنها أن تكون من أغنى المناطق دون الإقليمية في أفريقيا هي أيضا أقلها استقرارا. ولا يزال يؤثر على وسط أفريقيا نشوب عدد كبير من الصراعات المسلحة، أحيانا بين الأعضاء المؤسسين لجماعتنا. وهذه الحالة المؤسفة جدا تمنع الجماعة الاقتصادية من الإسهام الكامل في الانتعاش

الرئيس بالنيابة (تكلم بالانكليزية): هل لي أن أعتبر أن الجمعية العامة ترغب في اختتام نظرها في البند ١٨٠ من جدول الأعمال؟
تقرر ذلك.
رفعت الجلسة الساعة ١٥/٥٥

الصغيرة، الذي عقد في تشاد في تشرين الأول/أكتوبر ١٩٩٩، والاجتماع الذي عقد مؤخرا في بوروندي بشأن اللاجئين. وتوفر اجتماعات اللجنة أيضا إطارا للتأمل في تصميم واعتماد آليات، مثل مجلس السلام والأمن في وسط أفريقيا وآلية الإنذار المبكر والبرلمان دون الإقليمي ومركز حقوق الإنسان والديمقراطية، التي أشرت إليها قبلا.

ومع ذلك، فإننا مقتنعون بأنه في عالم تدفعه قوى العولمة، يتطلب نجاح واستمرار أية تجربة دون إقليمية في مجالات حساسة مثل توطيد السلام أو تعزيز القيم والمؤسسات الديمقراطية وحقوق الإنسان أو مكافحة الاتجار غير المشروع بالأسلحة أو التكامل الاقتصادي والتنمية الاقتصادية الانتباه والدعم المستدامين من الأمم المتحدة والمجتمع الدولي.

وانطلاقا من اقتناعنا بهذه الحاجة، رأينا أنه من المناسب أن نضفي الصبغة المؤسسية على التعاون بين الأمم المتحدة والجماعة الاقتصادية لدول وسط أفريقيا. وفي هذا الصدد، نود أن نواجه نداء، ليس إلى الشركاء التقليديين للمنطقة دون الإقليمية فحسب، بل لجماعة الأمم المتحدة هذه لكي تعرب عن دعمها الثابت لتحقيق الأهداف التي وضعتها الجماعة الاقتصادية في سياق مشروع القرار هذا.

الرئيس بالنيابة (تكلم بالانكليزية): لقد استمعنا إلى آخر متكلم في المناقشة حول هذا البند.

ونشرع الآن في البت في مشروع القرار

.A/55/L.6/Rev.1

هل لي أن أعتبر أن الجمعية تقرر اعتماد مشروع

القرار A/55/L.6/Rev.1؟

اعتمد مشروع القرار A/55/L.6/Rev.1

(القرار ٢٢/٥٥).